مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة

سامى محمد عبدالحميد دراز*

قسم الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية- كلية الزراعة - جامعة دمياط

الملخص

استهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة، حيث تم اختيار مركزين عشوائيا بطريقة السلة من بين مراكز المحافظة التسعة المتعاقدين على محصول الذرة، ونتج عن هذا الاختيار مركزي الرحمانية وحوش عيسى. ثم تم حصر المتعاقدين بهذين المركزين فبلغا 168 مزارعا بمركز الرحمانية، و38 مزارعا بمركز حوش عيسى، وبذلك بلغ إجمالى المتعاقدين 206 مزارعا مثلوا شاملة البحث، وقد تم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة كرجسي ومورجان،فبلغ قوامها 136 مبحوثا، وزعت حسب نسبة تمثيل شاملة كل مركز كالاتى: 111 مبحوثاً بمركز الرحمانية، و25 مبحوثاً بمركز حوش عيسى، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة. وتم جمع بيانات هذا البحث خلال شهر أغسطس عام 2020م عن طريق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية، واستخدمت التكرارات والنسبه المئوية، والمتوسط الحسابي، والدرجة المتوسطة, والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط البسيط والمتعدد،ومعامل الانحدار الجزئي والمتعدد، باستخدام البرنامج الاحصائى (SPSS. versiom16).وتمثلت أهم نتائج البحث فى الآتى: - أن أهم مصادر سماع الزراع المبحوثين عن الزراعة التعاقدية كانت: مندوب الشركات بنسبة 35.3%، ثم الأهل والجيران بنسبة 26.5 ٪.- أن غالبية الزراع المبحوثين قرابة(85%)كان مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية إما مرتفع أو متوسط. - أن غالبية الزراع المبحوثين قرابة (85%) لديهم اتجاه إيجابي أو محايد نحو الزراعة التعاقدية. - وجود علاقة ارتباطية طردية ومعنوية عند مستوى معنوية 0.01 بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين والمتمثلة فى: مستوى التعليم، ووجود عمل آخر غير الزراعة، والمساحة المزروعة بالتعاقد، ودرجة أهمية الزراعة التعاقدية، والاستعداد للتغيير، وبين مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية، كما اتضح وجود علاقة إرتباطية عكسية ومعنوية عند مستوى معنوية 0.01 بين السن، والخبرة فى الزراعة وبين مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية.

الكلمات الدالة: الزراعة التعاقدية- دور الإرشاد الزراعى

المقدمة ومشكلة البحث

تُعد قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أبرز الأمور التى تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات العربية والإقليمية والعالمية وفى هذا الاطار فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي اهتمامات العالم العربي فى بداية الألفية الثالثة نظرا للدور الحيوى الذى يلعبه الملف الزراعى فى التفاعل مع التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2007، ص: 9).

وتُمثل قضية تحقيق الأمن الغذائي أحد أهم القضايا المتعلقة بالتنمية الزراعية في مصر، وتواليها الدولة اهتماما كبيراً باعتبارها من قضايا الأمن القومي، حيث تعمل علي تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلي، نظراً لما يعتري المصادر الخارجية من مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية، فعادة ما توجه الدولة سياستها الزراعية لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية من المصادر المحلية والتي من أهمها الحبوب والسكر والزيوت (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018، ص:1).

ويُعد القطاع الزراعى المصرى من القطاعات المهمه بالدولة والتى تساهم بنصيب كبير في الدخل القومى كما يعد من أحد الركائز الأساسية للبنيان الاقتصادى القومى، حيث تعتبر الزراعة فى مصر المصدر الأساسي للغذاء والكساء، فضلاً عن أنها تمثل الركيزة الأساسية كمصدر للمواد الخام اللازمة لتنمية قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى، ويقع عليها العبء الأكبر فى تحقيق الأمن الغذائي المصرى, وتامين احتياجات السكان من الغذاء، مما يتطلب الاهتمام بالتنمية الزراعية لتحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى من خلال التنمية الراسيه بزيادة الانتاجية المزرعية للفدان، والتنمية الافقية بزيادة المساحة المنزرعة(عبدالواحد، ٢٠١٧، ص:1).

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى تمت في مصر خلال السنوات الماضية لتحسين الإنتاجية الزراعية الأفقية والرأسية، إلا أن الفجوة الغذائية فى مصر مازالت تزداد نتيجة لزيادة الاعداد السكانية(قطب،2020). حيث تستورد مصر ما يقرب من ٨٠٪ من غذائها، وهو ما يصعب معه الوصول إلى مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء (الإدريسي، 2019).

وتعانى مصر من نقص كبير فى إنتاج معظم السلع الغذائية نتيجة الزيادة المستمرة والمضطردة فى أعداد السكان وعدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء وزيادة الاعتماد فى توفير معظم السلع الغذائية على استيرادها من الخارج لسد احتياجات السكان المتزايدة ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية(الضالع،2017، ص: 475).

ومن هذه المحاصيل هو محصول الذرة، والذى يعد من أهم المحاصيل الاستراتيجية والذى يأتي بعد القمح من حيث الأهمية الاقتصادية، ويمثل الأساس الأول في توفير صناعات اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والألبان ومنتجاتها،حيث يدخل في صناعة جميع علائق التغذية المختلفة (للانتاج الحيوانى والداجنى) بنسبة 70%، كما يؤدى إدخال دقيق الذرة في صناعة الخبز بالخلط مع دقيق القمح بنسبة 20% إلى توفير 2.4 مليون طن من القمح سنوياً بالإضافة إلى الاستخدامات الصناعية الأخرى مثل صناعة الأميلوز والنشا الجلاتينية والنشا المؤكسدة وخلات النشا (حامد، وأمينة،2016، ص: 407).

وحيث أن نسبة الاكتفاء الذاتى للذرة كانت 56.3% عام 2016 وانخفضت إلى 49.9% عام 2018 لتصل الفجوة الغذائية لمصر من الذرة إلى 50.1% (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، ص: 67).

لذلك ارتفعت الواردات المصرية من الذرة لتكون في صدارة واردات السلع خلال شهر مارس الماضي2020، لتصل إلى 181.8 مليون دولار، مقابل 129 مليون دولار في مارس 2019، بنسبة زيادة بلغت نحو 40.3.% (مدحت، 2020).

مما يحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتى من الذرة، الامر الذى يتطلب خلال الفترة القادمة اتباع نظم زراعية من شانها تشجيع المزارعين على زيادة المساحات المزروعة بالذرة وزيادة الإنتاج وتحفيزهم لزيادة الإنتاجية، بما يسهم في تقليل استيرادها من الخارج، وترشيد استهلاك المياه المستخدمة في الري، لذيادة المساحة المزروعة منها، ونشر الاصناف عالية الانتاج. لزيادة الإنتاجية الزراعية وتقليل الفجوة الغذائية، وحل العديد من المشكلات وبخاصة المشكلات التسويقية للمحاصيل الزراعية والتى تزايدت فى الفترة الأخيرة نتيجة ما شهدته بيئة العمل الزراعى فى مصر خلال العقود الماضية من العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (شافعى،2017، ص:142).

لهذا بدأت العديد من الدول ومنها مصر في اتباع نظام التنسيق الرأسي للتسويق،وهو المراحل المتتالية من الإنتاج والتسويق والتى تشمل جودة وكمية وميعاد تدفق المنتجات من المزارع إلى المصنعين أو المستخدمين النهائيين لتلك المنتجات والتى تعتبر الزراعة التعاقدية أهم ألياته (زهران وآخرون، 2012، ص: 995).

فالزراعة التعاقدية هي أحد أشكال التكامل الرأسي حيث يلتزم المزارع بصورة تعاقدية بتوريد كمية ونوع معين من المنتج لمؤسسة التصنيع أو

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: samydraz364@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.161865

التسويق،ويوافق المشتري مقدماً على دفع سعر معين للمزارع وغالباً ما يقدم المشورة الفنية والمدخلات (Eaton,2001).

وتعد مصر من أكثر دول العالم حاجة لتطبيق نظام متكامل للزراعة التعاقدية لأسباب عديدة مثل ضعف الترابط بين المنتجين والأسواق، وزيادة معدلات التقتت فى الزراعة المصرية، والانخفاض الواضح لنصيب المزارعين من أسعار المستهلكين مع تعاظم أنصبة الوسطاء، وانخفاض نسب التصنيع للمنتجات الزراعية، وتعرض المزارعين لتقلبات شديدة فى أسعار منتجاتهم (عامر، 2015).

وفى إطار سعى الدولة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتى لأهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية أولت في السنوات الأخيرة الاهتمام بتطبيق نظام الزراعة التعاقدية،ونظرا لأهمية الزراعة التعاقدية وما يمكن أن تقوم به فى هذا المجال والتى مازالت في مرحلة عدم التطبيق أو التنفيذ الفعلى العام، الأمر الذى يتطلب التعرف على الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة، مما يساعد واضعي السياسات الزراعية ومتخذي القرار على النهوض بالإنتاجية الزراعية بصفة عامة وإنتاجية محصول الذرة بصفة خاصة، أملاً في تعميم هذا النظام على مستوى الجمهورية، ومن هنا جاء هذا البحث للإجابة على عدد من التساؤلات تمثلت فيما يلى: ما هى مصادر سماع زراع الذرة بمحافظة البحيرة عن الزراعة التعاقدية؟، وما مستوى معرفتهم بها ؟، وما مميزات وعيوب الزراعة التعاقدية من وجهة نظرهم؟، وما هى اتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية ؟، وما الدور المتوقع للإرشاد الزراعى في مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظرهم؟.ويمكن الاجابة على هذه التساولات من خلال

أهداف البحث:

استهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على مصادر سماع الزراع المبحوثين عن الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

2-التعرف على المستوى المعرفى للزراع المبحوثين بالزراعة التعاقدية بمنطقة البحث.

3- تحديد اتجاهات الزراع المبحوثين نحو تطبيق الزراعة التعاقدية بمنطقة البحث .

4- التعرف على الدور المتوقع للإرشاد الزراعى في مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظر الزراع المبحوثين.

5- دراسة العلاقة الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية.

الاطار النظرى:

مفهوم الزراعة التعاقدية:

تعرف الزراعة التعاقدية بأنها ترتيبات تنظيمية بين المزارعين (سواء كانوا مالكى الأرض أو مستأجرين) وبين الشركات الزراعية يتم فيها الاتفاق على السعر والكمية والجودة ووقت تسليم المنتج (Singh, 2003,p.2). كما تعرف بأنها اتفاق بين المزارعين من جهة ومؤسسات أو شركات راعية من جهة أخرى علي إنتاج وتوريد المنتجات الزراعية بموجب اتفاقات مسبقة بين الجهتين، وغالبا يكون ذلك علي أساس أسعار محددة سلفا(سليمان,2015،ص: 2).

وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بأنها " إنتاج زراعى يتم وفقا لاتفاق بين المشترى والمزارعين، تحدد بموجبة شروط إنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية معينة، وعادة يوافق المزارع على توفير كميات متفق عليها من منتج زراعى محدد، وينبغى أن تستوفى المنتجات معايير الجودة التى يحددها المشترى، وتوفر فى الوقت الذى يحدده المشترى كذلك، وفى المقابل فإن المشترى يلتزم بشراء المنتج، ويتطلب دعم الإنتاج من خلال توفير المدخلات الزراعية وإعداد الأرض وتوفير المشورة الفنية"(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٦، ص: 14).

كما عرفها همام (2017، ص: 815) بأنها نظاما إنتاجيا وتسويقيا متكاملا ينظم حقوق وواجبات أطراف التعاقد، ويضمن الحصول على منتج ذو جودة عالية وبسعر مناسب.

مميزات الزراعة التعاقدية:

لخص الغنام (2014، ص:4) مزايا الزراعة التعاقدية للمزارعين فيما يلى:

1- تحسين الإنتاجية وتخفيض ما يتحملة الزراع من تكاليف التسويق والمعاملات، مما يعد وسيلة لزيادة دخل المزارعون.

2- أن الجهة المشاركة ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والجهة الداعمة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية تتعهد بشراء جميع المنتجات ضمن معايير محددة للجودة والكمية.

3- توفر العقود للمزارعين فرص الحصول علي مجموعة كبيرة من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي لا يمكن الحصول عليها بدون هذه العقود.

4- يمكن استخدام اتفاقيات العقود كضمانات للقروض من بنوك التنمية والائتمان الزراعي لتمويل المدخلات التي يحتاجون إليها.

5- تعلم المزارعين العديد من المهارات من خلال الزراعة التعاقدية مثل استخدام الموارد الزراعية بكفاءة، والطرق السليمة لاستعمال الأسمدة الكيماوية وكمياتها، وتنفيذ الانشطة الحقلية وفقا لجداول زمنية محددة مسبقا.

6- تقدم الزراعة التعاقدية دخل ثابت وعائد متفق عليه وتتغلب علي حالة عدم اليقين في العوائد الزراعية، حيث تحدد مقدما السعر من خلال العقد المبرم.

7- نقل مسؤوليات إدارة العمل إلي المزارعين عن طريق الزراعة التعاقدية يتيح لهم استخدام العمل الجماعي والأسري غير المأجور، مما يساعد في تحقيق دخل أكبر.

8- اعفاء الزراع من الحاجة إلي مشترين لمنتجاتهم الزراعية أو وسطاء والتفاوض معهم.

9- تقدم الزراعة التعاقدية عادة عمليات نقل المنتجات الزراعية من المزرعة إلي المخازن والشون.

كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)) (2016، ص: 13) أن الفوائد الرئيسية للمزارعين من الزراعة التعاقدية هى: 1- العلم مسبقا أن هناك مشترى مضمون لمنتجاتهم،2- المعرفة المسبقة بالسعر الذى سوف يحصلون عليه لمنتجاتهم، 3- الحصول على دعم من قطاعات الأعمال فى شكل تمويل قصير الأجل إما نقدا أوعينا، 4- الحصول على المشورة والإرشاد الزراعى من المشترى.

نماذج الزراعة التعاقدية:

يذكر كل من الغنام وأمير (2011، ص: 196) وزيادة، وعصام(2012، ص: 1598)، وامبارك (2014، ص:1662)، نقلا عن دليل منظمة الأغذية والزراعة أنه يوجد خمسة نماذج للزراعة التعاقدية وهى:

1- **النموذج المركزي**: وفيه تقوم الجهة الراعية بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها وتسويق المنتج، وتوزع الحصص في بداية كل موسم زراعي ويجرى مراقبة الجودة بصورة صارمة، ويرتبط هذا النموذج بصفة عامة بمحاصيل التبغ والقطن وقصب السكر والموز والبن والشاي والكاكاو والمطاط.

2- **نموذج المزرعة النواة**: وفيه تمتلك الجهة الراعية وتدير إحدى المزارع الكبرى التي تقع عادة بالقرب من مكان التصنيع ولكي تحصل على كل ما يحتاجه المصنع فإنها تقدم التكنولوجيا وتقنيات الإدارة للمزارعين،ويستخدم هذا النموذج أساسا في المحاصيل الشجرية مثل الموالح.

3- **النموذج متعدد الأطراف**: حيث تشترك هيئات عامة وشركات خاصة مع المزارعين في التعاقد، وينتشر هذا النموذج في الصين حيث تشترك الإدارات الحكومية ولجان المدن والشركات الأجنبية معاً في إبرام العقود مع القرى والمزارعين الأفراد.

4- **النموذج غير الرسمي:** حيث يبرم المتعهدون الأفراد أو الشركات الصغيرة عقودا بسيطة وغير رسمية مع المزارعين للإنتاج على أساس موسمي وخاصة بالنسبة للخضر الطازجة والفاكهة، وتشترى متاجر السوبر ماركت عادة المنتجات الطازجة من خلال المزارعين الأفراد.

5- **النموذج الوسيط**: وفيه يقوم الوسطاء بإبرام نوعين من العقود أولهما مع المزارعين والثاني مع المشترين. وينتشر هذا النوع في جنوب شرق آسيا، ففي تايلاند تشترى شركات تصنيع الأغذية المحاصيل من الوسطاء أو لجان المزارعين الذين يبرمون الترتيبات غير الرسمية مع المزارعين.

أنواع العقود:

يرى اسماعيل(2012، ص:7) أنه يمكن تحديد نوعين من العقود وفقا لنوع القرارات الإنتاجية أو الإدارية أولهما: عقود محدودة الإدارة: وفي هذا النوع يوقع المنتج الزراعي عقداً للحصول على بعض مدخلات الإنتاج، ولا يوجد أي ضمان حقيقي بالنسبة للسعر. وتكون المسئولية محددة بالمدخلات الإنتاجية المتفق عليها، وثانيهما: عقود كاملة الإدارة: حيث يكون العقد بين المنتج الزراعي مبنياً على كمية محددة من الإنتاج. وفي هذا النوع من التعاقد يتبع المنتج الزراعي الشروط الموضحة في الاتفاق, ويضمن سوقاً محدداً لمنتجه ويحمي نفسه ضد المخاطر.

وذكر سليمان (2015،ص:15) ان "كولس وأوهلKohls & Uhl (1985م) صنفا العقود الى ثلاثة أقسام هى: 1- عقود توصيف السوق: وفيها تحدد مقاييس النوعية التي تكون مقبولة للشركة التسويقية أو المصنع أو الجمعية التعاونية، وتوضع ضوابط خاصة بالسعر وبطريقة الدفع، وتوقع العقود عموماً عند وقت الزراعة، وتحدد الكمية كما تحدد السعر، 2- عقود تزويد العناصر: في هذا النوع تزود الهيئة التسويقية المنتج الزراعي بعناصر الإنتاج تحت شروط خاصة، وأيضاً يحصل المنتج الزراعي على مساعدة إدارية وإشرافية، وتحدد أسعار المنتجات عادة على أساس معين، وتكون ضمانات الدخل للمنتجين في العادة

عند الحد الأدنى، 3- عقود الإدارة وضمان الدخل: وتتضمن هذه النوعية من العقود الجوانب الإنتاجية والتسويقية الخاصة بالنوعين السابقين، فضلاً عن تحويل المخاطر السوقية والسعرية من المنتجين الزراعيين إلى الهيئات التسويقية،ومن ناحية أخرى تتحمل الهيئة التسويقية جزءاً رئيسياً من المسئوليات الإدارية للمنتجين.

الطريقه البحثيه

أولاً: التعاريف الإجرائية لبعض المصطلحات المستخدمة فى البحث:

1- **الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة:** يقصد به في هذا البحث الحالة التى توجد عليها الزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة من حيث: مصدر سماع الزراع المبحوثين عن الزراعة التعاقدية، ومعرفة الزراع بكل من:(مفهوم الزراعة التعاقدية، مميزات الزراعة التعاقدية، عيوب الزراعة التعاقدية، أنواع العقود)، وأهمية الزراعة التعاقدية من وجهة نظر الزراع المبحوثين، واتجاهات الزراع المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية.

2- **دور الإرشاد الزراعى في مجال الزراعة التعاقدية:** ويقصد به الدور المتوقع للإرشاد الزراعى في مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظر الزراع المبحوثين.

ثانياً: المتغيرات البحثية:

أ- **المتغيرات المستقلة:** تضمنت الدراسة ثمانية متغيرات مستقلة وهي: السن، ومستوى التعليم، والخبرة فى الزراعة، ووجود عمل آخر غير الزراعة، وحجم الحيازة المزرعية، والمساحة المزروعة بالتعاقد، والاستعداد للتغيير، وأهمية الزراعة التعاقدية.

ب- **المتغير التابع:** ويتمثل في مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية والذى يشمل المعرفة بكل من:(مفهوم الزراعة التعاقدية، مميزات الزراعة التعاقدية، عيوب الزراعة التعاقدية، أنواع عقود الزراعة التعاقدية).

ثالثاً: الفروض البحثية:

لتحقيق الهدف الخامس من أهداف البحث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

1- توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للزراع المبحوثين وهى:(السن، ومستوى التعليم، والخبرة فى الزراعة، ووجود عمل آخر غير الزراعة، وحجم الحيازة المزرعية، والمساحة المزروعة بالتعاقد، والاستعداد للتغيير، وأهمية الزراعة التعاقدية) وبين مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية.

2- تسهم المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة فى تفسير التباين فى مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية.

3- يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية.

هذا وتم اختبار هذه الفروض في صورتها الصفرية (فرض العدم).

رابعا: منطقة وشاملة وعينة البحث:

أجرى هذا البحث بمحافظة البحيرة كمجالاً جغرافيا حيث تأتى فى الترتيب الثانى على مستوى الجمهورية بعد محافظة الشرقية من حيث المحافظات التى يتركز بها إنتاج الذرة حيث تسهم بجزء كبير من إنتاج الذرة على مستوى الجمهورية وتبلغ المساحة المزروعة من محصول الذرة بها حوالي 290.563 فدان في عام 2018، وبلغ الإنتاج الكلي بها حوالي 992 ألف طن يمثل 13.36% من الإنتاج الكلي على مستوى الجمهورية والمقدر بحوالي7.4 مليون طن لنفس العام (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2018، ص: 72).

حيث تم حصر المراكز الإدارية بالمحافظة المتعاقدين على محصول الذرة فكانوا كالتالي: مركز الرحمانية، ودمنهور، وحوش عيسى، والمحمودية، وأبو حمص، وكفر الدوار، وشبراخيت، والدلنجات، وكوم حماده، وعليه تم اختيار مركزين عشوائيا بطريقة السلة من بين هذه المراكز فنتج عن هذا الاختيار مركزي الرحمانية وحوش عيسى.

وبالاطلاع على كشوف حصر المتعاقدين على محصول الذرة بهذين المركزين بالإدارة العامة لفحص واعتماد التقاوى بالبحيرة تبين أن عدد المتعاقدين بلغ 168 مزارعاً بمركز الرحمانية، و38 مزارعاً بمركز حوش عيسى، جدول(1) ولهذا بلغ إجمالى المتعاقدين 206 مزارعاً مثلوا شاملة البحث، وعليه تم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة كرجسي ومورجان، (1970، 607 – 610 :PP Krejcie & Morgan) فبلغ قوامها 136 مبحوثاً، وزعت حسب نسبة تمثيل شاملة كل مركز فى شاملة البحث كالأتى: 111 مبحوثاً بمركز الرحمانية، و25 مبحوثاً بمركز حوش عيسى، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة من كل مركز.

جدول 1. منطقة وشاملة وعينة البحث

المركز	إجمالي عدد المتعاقدين	عينة البحث
الرحمانية	168	111
حوش عيسى	38	25
الإجمالي	206	136

خامسا: أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية أعدت خصيصا لتحقيق أهداف البحث بعد اجراء اختبار مبدئى Pretest على ٢٥ مبحوثاً من خارج العينة البحثية خلال شهر أغسطس2020، مع اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا،واشتملت الاستمارة علي ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول: يتعلق بالمتغيرات المستقلة للزراع المبحوثين وهي: السن، ومستوى التعليم، والخبرة فى الزراعة، ووجود عمل آخر غير الزراعة، وحجم الحيازة المزرعية، والمساحة المزروعة بالتعاقد، والاستعداد للتغيير، وأهمية الزراعة التعاقدية، القسم الثاني: ويتعلق بالوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة والذى يشمل: مصدر السماع عن الزراعة التعاقدية، والمعرفة بكل من: (مفهوم الزراعة التعاقدية، مميزات الزراعة التعاقدية، عيوب الزراعة التعاقدية، أنواع عقود الزراعة التعاقدية)، وأهمية الزراعة التعاقدية، واتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية، القسم الثالث: اشتمل على الدور المتوقع للإرشاد الزراعى في مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظر المبحوثين.

سادسا: المعالجة الكمية للبيانات:

(أ)- المتغيرات المستقلة للزراع المبحوثين وهي:

1- **السن:** تم التعبير عنه بعمر المبحوث منذ الميلاد حتى وقت جمع البيانات.

2- **مستوى التعليم:** تم توزيع المبحوثين وفقا لمستواهم التعليمي إلي أربعة فئات وفقا لاستجاباتهم هي: أمي، يقرا ويكتب، مؤهل متوسط، مؤهل عالي، وأعطيت الدرجات القيمية1، 2 ، 3 ، 4،على الترتيب.

3- **الخبرة فى الزراعة:** تم استخدام الرقم الخام بالسنوات ليعبر عن خبرة المزارع فى العمل الزراعى.

4- **وجود عمل آخر غير الزراعة:** تم توزيع المبحوثين إلي فئتين استجابة هي لا يوجد، ويوجد، وأعطيت الدرجات القيمية 1 ، 2على الترتيب.

5- **حجم الحيازة المزرعية:** تم استخدام الرقم الخام وتحويلة للقيراط ليعبر عن حجم الحيازة المزرعية لدى المبحوث.

6- **المساحة المزروعة بالتعاقد:** تم قياسها بسؤال المبحوثين عن نسبة المساحة التى يزرعونها بنظام التعاقد من اجمالى مساحتهم الزراعية وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات هى: ربع المساحة, ونصف المساحة،وجميع المساحة،وأعطيت الدرجات القيمية1, 2, 3, على الترتيب، ثم جمعت الدرجات التى حصل عليها كل مبحوث لتعبر عن المساحة المزروعة بالتعاقد لدى المبحوث.

7- **الاستعداد للتغيير:** تم قياسها بسؤال المبحوث عن رايه فى عدد خمسة عبارات تعكس استعدادة نحو التغيير وتقبل الجديد، وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات استجابة هى: موافق، وموافق لحد ما، وغير موافق، وأعطيت الدرجات القيمية 3, 2, 1 على الترتيب، ثم جمعت الدرجات التى حصل عليها كل مبحوث فى عبارات المقياس لتعبر عن درجة استعداده للتغيير (الزهار، 1998،ص:59).

8- **أهمية الزراعة التعاقدية:** تم قياسها بسؤال المبحوث عن درجة أهمية الزراعة التعاقدية من وجهة نظرة وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات استجابة هى: مهمه بدرجة كبيرة،ومهمه بدرجة متوسطة،وغير مهمه،وأعطيت الدرجات القيمية 3, 2, 1 على الترتيب، وتم تجميع التكرارات التي ذكرها كل مبحوث لتعبر عن درجة أهمية الزراعة التعاقدية من وجهة نظرة.

(ب)- الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة : وتم قياسه من خلال البنود التالية:

1- **مصدر السماع عن الزراعة التعاقدية:** تم قياسه بسؤال المبحوث عن مصدر سماعه عن الزراعة التعاقدية، وتم تجميع التكرارات التي ذكرها كل مبحوث، ثم رتبت تنازليا وفقا لهذه التكرارات.

2- **المعرفة بمفهوم الزراعة التعاقدية:** تم قياسها بسؤال المبحوث عن معرفته بمفهوم الزراعة التعاقدية من عدمه، وفى حالة عدم معرفته أعطى درجة واحدة، وفى حالة معرفته أعطى درجتان، كما تم تفريغ استجابات المبحوثين وحساب التكرارات لكل مفهوم ذكروه.

3- **المعرفة بمميزات الزراعة التعاقدية:** تم قياسها بسؤال المبحوث عن معرفته بعدد ثماني عبارات يمثل مضمونها مميزات الزراعة التعاقدية، وذلك على مقياس مكون من فئتين استجابة هى: لا يعرف، ويعرف، وأعطيت الدرجات القيمية 2,1على الترتيب،وجمعت الدرجات لتمثل درجة المبحوث فى هذا البند.

4- المعرفة بعيوب الزراعة التعاقدية: تم قياسها بسؤال المبحوث عن معرفته بعدد ثماني عبارات تمثل فى مجملها عيوب الزراعة التعاقدية، وذلك على مقياس مكون من فئتين استجابة هى: لا يعرف، ويعرف، وأعطيت الدرجات القيمية 2,1 على الترتيب, وجمعت الدرجات لتمثل درجة المبحوث فى هذا البند.

5- المعرفة بأنواع عقودالزراعة التعاقدية: تم قياسها بسؤال المبحوث عن معرفته بعدد خمسة أنواع من العقود، وذلك على مقياس مكون من فئتين استجابة هى: لا يعرف، ويعرف، وأعطيت الدرجات القيمية 1, 2 على الترتيب,،وجمعت الدرجات لتمثل درجة المبحوث فى هذا البند.

(ج)- اتجاهات المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية: تم قياسها بسؤال المبحوث عن رأيه فى عدد تسع عشر عبارة تعكس اتجاهه نحو الزراعة التعاقدية بعضها إيجابيا وبعضها سلبيا، وذلك على مقياس ليكرتى مكون من ثلاث فئات استجابة هى: موافق، وسيان، وغير موافق، وأعطيت الدرجات القيمية 3، 2، 1 على الترتيب في حالة العبارات الإيجابية، والعكس فى حالة العبارات السلبية، ثم جمعت الدرجات التى حصل عليها كل مبحوث فى عبارات المقياس لتعبر عن درجة اتجاهه نحو الزراعة التعاقدية (شافعي، 2017، ص: 157).

(د)- الدور المتوقع للإرشاد الزراعى فى مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظر المبحوثين: تم قياسه بسؤال المبحوث عن الدور المتوقع للإرشاد الزراعى فى مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظره، وذلك وفقا لاستجابته لعدد عشر عبارات يتضمن مضمونها أهم الأدوار المتوقعة للإرشاد الزراعى فى هذا المجال الذى تم استنباطها من الأطر النظرية والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك على مقياس مكون من ثلاث فئات استجابة هى: موافق، وموافق لحد ما، وغير موافق، وأعطيت الدرجات القيمية 3، 2، 1 على الترتيب، وتم تجميع التكرارات التي ذكرها كل مبحوث لتعبر عن الدور المتوقع للإرشاد الزراعى فى مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظره، وحسبت الدرجة المتوسطة لكل عبارة ، ثم رتبت تنازليا وفقا لها.

النتائج والمناقشات

أولاً: وصف المتغيرات المستقلة للمبحوثين:

أوضحت النتائج بجدول (2) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين(72%) ذوى سن صغير أو متوسط، وأن حوالى (56%) من المبحوثين حاصلون على مؤهل متوسط أو عالي، وأن حوالى(78%) من المبحوثين لديهم خبرة متوسطة أو كبيرة فى العمل الزراعى، وأن ما يقرب من نصف المبحوثين (49%) يزرعون نصف أراضيهم بنظام التعاقد، وأن الحيازة الزراعية لغالبية المبحوثين (82%) صغيرة، وأن غالبية المبحوثين (85.3%) يرون أن الزراعة التعاقدية مهمة بدرجة متوسطة أو بدرجة كبيرة، وأن (64%) من المبحوثين لديهم عمل أخر غير الزراعة، وأن الغالبية العظمى من المبحوثين (90%) لديهم استعداد قوى أو متوسط للتغيير.

بناءاً على النتائج السابقة فإنه من المتوقع معه تقبلهم للأفكار المستحدثة بصفة عامة وقبول الزراعة التعاقدية بصفة خاصة.

جدول2. توزيع الزراع المبحوثين وفقا لمتغيراتهم المستقلة المدروسة

فئات المبحوثين	العدد	%	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	فئات المبحوثين	العدد	%	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
1- السن.					2- مستوى التعليم.				
صغير(24-39) سنة	30	22.0	48.7	10.56	- أمي.	38	28.0	2.47	1.09
متوسط (40-55) سنة.	68	50.0			- يقرا ويكتب.	22	16.2		
كبير (56-70) سنة.	38	28.0			- مؤهل متوسط.	50	36.8		
المجموع	136	100			- عالي.	26	19.0		
3- الخبرة فى الزراعة.					المجموع	136	100		
قليلة (24-39) سنة	30	22.0	26.01	10.35	4-المساحة المزروعة بالتعاقد.				
متوسطة (40-55) سنة.	68	50.0			ربع الأرض الزراعية.	28	20.6	2.13	0.732
كبيرة (56-70) سنة.	38	28.0			نصف الأرض الزراعية.	61	44.8		
المجموع	136	100			كل الأرض الزراعية.	47	34.6		
5-حجم الحيازة المزرعية.					المجموع	136	100		
صغيرة (12 – 65) سنة.	111	81.6	47.67	26.79	6-أهمية الزراعة التعاقدية.				
متوسطة (66 – 119) سنة.	21	15.4			غير مهمه (1) درجة	20	14.7	2.46	0.732
كبيرة (120 – 172) سنة.	4	3.0			مهمه بدرجة متوسطة(2) درجة	34	25.0		
المجموع	136	100			مهمه بدرجة كبيرة(3) درجة	82	60.3		
7- وجود عمل آخر غير الزراعة.					المجموع	136	100		
لا يوجد (درجة).	49	36.0	1.6	0.483	8- الاستعداد للتغيير.				
يوجد (درجتان).	87	64.0			ضعيف(6-8) درجة	13	9.6	11.5	2.34
					متوسط(9-11) درجة	57	41.9		
المجموع	136	100			قوى(12-15)درجة	66	48.5		
					المجموع	136	100		

المصدر: حسبت من استمارة الاستبيان.

ثانيا: الوضع الراهن للزراعة التعاقدية لمحصول الذرة بمحافظة البحيرة: والذى يشمل كل من:

1- مصادر سماع الزراع المبحوثين عن الزراعة التعاقدية:

أظهرت النتائج بجدول(3) أن مصادر سماع الزراع المبحوثين عن الزراعة التعاقدية جاءت مرتبةً تنازلياً كما يلي: مندوب الشركات بنسبة(35.3%)، ثم الأهل والجيران بنسبة (26.5٪)، ثم الجمعيات الزراعية بنسبة(16.2٪)، يليها التليفزيون بنسبة(13.2%)، ثم الإنترنت بنسبة (8.8%).

وتشير هذه النتائج إلى غياب دور الإرشاد الزراعى كمصدر فى توعية الزراع ونشر المعلومات المتعلقة بأهمية الزراعة التعاقدية، وقد يرجع ذلك إلى النقص الواضح فى أعداد المرشدين الزراعيين فى مقابل اتساع مساحة الرقعة الزراعية بمنطقة البحث، مما يتطلب تفعيل دور الإرشاد الزراعى فى هذا المجال من خلال عقد الندوات الإرشادية وتفعيل المواقع الالكترونية مثل شبكة اتصال البحوث والإرشاد الزراعى (الفيركون) والرادكون لنشر المعلومات المهمة عن الزراعة التعاقدية.

جدول 3. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لمصادر سماعهم عن الزراعة التعاقدية

م	المصدر	التكرارات	%
1	مندوب الشركات.	48	35.3
2	الأهل والجيران .	36	26.5
3	الجمعيات الزراعية.	22	16.2
4	التلفزيون.	18	13.2
5	الإنترنت.	12	8.8
	الاجمالى	136	100.0

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

2- المعرفة بمفهوم الزراعة التعاقدية:

أظهرت النتائج بجدول(4) أن جميع الزراع المبحوثين بنسبة (100%) يعرفون مفهوم الزراعة التعاقدية، وإن اختلفوا فى تحديد هذا المفهوم، حيث ذكر(56.7%) منهم أن الزراعة التعاقدية هى التعاقد مع أحد الشركات على بيع المحصول بسعر مناسب، فى حين ذكر (22.8%) من المبحوثين أنها اتفاق مكتوب بين الشركة والمزارع على زراعة محصول بسعر ومواصفات محددة، كما ذكر(12.5%) من المبحوثين أنها الاتفاق على زراعة محصول بسعر معين

وإمداد المزارع بالتقاوي ومستلزمات الإنتاج، بينما ذكر(8%) من المبحوثين أنها زراعة تقلل تدخل التجار وتضمن تسويق المنتج بشكل مباشر وبسعر مرتفع.

وربما يرجع ذلك إلى سابق خبرة غالبيتهم بالزراعة التعاقدية من خلال زراعة أراضيهم بصورة كلية أو جزئية بذلك النوع من الزراعات, وأنها تمثل لهم أهمية كبيرة وارتفاع مستوى تعليم غالبيتهم. وهذا قد يشير إلى تفهم غالبية المبحوثين لماهية الزراعة التعاقدية مما قد يساعد على نشر الزراعة التعاقدية بين جموع الزراع بيسر وبشكل سريع دون معوقات.

جدول 4. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بمفهوم الزراعة التعاقدية

م	المعرفة بمفهوم الزراعة التعاقدية	العدد	%
1	التعاقد مع أحد الشركات على بيع المحصول بسعر مناسب.	77	56.7
2	اتفاق مكتوب بين الشركة والمزارع على زراعة محصول بسعر ومواصفات محددة.	31	22.8
3	الاتفاق على زراعة محصول بسعر معين وإمداد المزارع بالتقاوي ومستلزمات الإنتاج.	17	12.5
4	زراعة تقلل تدخل التجار وتضمن تسويق المنتج بشكل مباشر وبسعر مرتفع.	11	8.0
	الاجمالي	136	100.0

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

3- المعرفة بمميزات الزراعة التعاقدية:

كشفت النتائج بجدول(5) عن أن ما يقرب من نصف الزراع المبحوثين(47.1%) يقعون فى فئة المستوى المعرفي المرتفع بمميزات الزراعة التعاقدية، بينما يقع (40.4%) من المبحوثين فى فئة المستوى المعرفي المتوسط، فى حين وقع (12.5%) من المبحوثين فى فئة المستوى المعرفي المنخفض فيما يتعلق بمعرفتهم بمميزات الزراعة التعاقدية.

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين (47.5%) مستوى معرفتهم بمميزات الزراعة التعاقدية إما مرتفع أو متوسط،وهذا ربما يرجع إلى ارتفاع مستوى تعليم غالبيتهم،وزراعة غالبيتهم لذلك النوع بأراضيهم. وهذا قد يكون مؤشراً على إدراك الزراع المبحوثين لفوائد الزراعة التعاقدية بالنسبة لهم ومن ثم إمكانية حرصهم على السعى قدماً فى تبنى ذلك النوع من الزراعات.

جدول 5. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بمميزات الزراعة التعاقدية

المعرفة بمميزات الزراعة التعاقدية	العدد	%
منخفضة(8-10) درجة	17	12.5
متوسطة(11- 13) درجة.	55	40.4
مرتفعة(14-16) درجة.	64	47.1
الاجمالي	136	100

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

4- المعرفة بعيوب الزراعة التعاقدية:

أوضحت النتائج بجدول(6) أن(40.4%) من الزراع المبحوثين يقعون فى فئة المستوى المعرفي المرتفع بعيوب الزراعة التعاقدية، بينما يقع (44.9%) من المبحوثين فى فئة المستوى المعرفي المتوسط، فى حين وقع (14.7%) من المبحوثين فى فئة المستوى المعرفي المنخفض فيما يتعلق بمعرفتهم بعيوب الزراعة التعاقدية.

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين (85.3%) كان مستوى معرفتهم بعيوب الزراعة التعاقدية مرتفع أو متوسط، وربما يرجع ذلك إلى اتسام غالبيتهم بالاستعداد للتغيير فيحرصون على تحقيق مزايا ذلك النوع من الزراعة وتجنب عيوبها, وأن هذه الزراعة تمثل أهمية لهم, وأنهم يزرعون كل أو معظم أراضيهم بها لذا يحرصون على تلافى عيوبها لتحقيق أكبر عائد من أراضيهم. وهذا قد يشير إلى حرصهم على تعظيم الاستفادة من هذا النوع مستقبلا وتحفيز نظرائهم على ذلك.

جدول 6. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بعيوب الزراعة التعاقدية

المعرفة بعيوب الزراعة التعاقدية	العدد	%
منخفضة (8-10) درجة	20	14.7
متوسطة (11- 13) درجة.	61	44.9
مرتفعة (14-16) درجة.	55	40.4
الاجمالي	136	100

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

5- المعرفة بأنواع عقود الزراعة التعاقدية:

أظهرت النتائج بجدول(7) أن(19.1%) فقط من الزراع المبحوثين يقعون فى فئة المستوى المعرفي المرتفع بأنواع العقود، فى حين وقع (36%) من المبحوثين فى فئة المستوى المعرفي المتوسط، فى حين وقع (44.9%) من المبحوثين فى فئة المستوى المعرفي المنخفض فيما يتعلق بأنواع عقود الزراعة التعاقدية.

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين(80.9%) مستوى معرفتهم بأنواع عقود الزراعة التعاقدية إما متوسط أو منخفض،وربما يرجع ذلك إلى أن مستوى تعليم غالبية المبحوثين لا يساعد على التعمق فى معرفة وإدراك أنواع عقود الزراعة التعاقدية، كما أنه دائما ما يسود نوع واحد فقط من تلك العقود بكل منطقة، مما يتطلب ضرورة نشر نماذج عقود الزراعة التعاقدية على مواقع الإرشاد الزراعى الالكترونى ومن خلال الإدارات الزراعية والجمعيات التعاونية لتصبح متاحة للزراع فى المناطق الريفية المختلفة .

جدول 7. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لمعرفتهم بأنواع عقود الزراعة التعاقدية

المعرفة بأنواع عقود الزراعة التعاقدية	العدد	%
منخفضة (5-6) درجة	61	44.9
متوسطة (7- 8) درجة.	49	36
مرتفعة (9-10) درجة.	26	19.1
الاجمالي	136	100

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

6- المستوى المعرفى للزراع بالزراعة التعاقدية:

أظهرت النتائج بجدول(8) أن (31.6%) من المبحوثين مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية مرتفع، وأن اكثر من نصف المبحوثين بقليل (52.9%) كان مستوى معرفتهم متوسط، وأن (15.5%) من المبحوثين كان مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية منخفض.

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين (84.5%) كان مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية إما مرتفع أو متوسط ،وهذا ربما يرجع إلى استعداد غالبيتهم للتغيير فى نظمهم المزرعية، وزراعة غالبيتهم لكل أو معظم مساحتهم الزراعية تعاقدياً وأن هذا النوع من الزراعات تمثل لغالبيتهم أهمية كبيرة،هذا فضلاً عن تمتع غالبيتهم بحيازات زراعية تراوحت بين المتوسطة والكبيرة،وقد يشير ذلك إلى امكانية نشر المعارف المتعلقة بذلك النوع من الزراعات على الزراع فى مختلف المناطق مع توقع تبنى هؤلاء الزراع لهذا النظام بسرعة لما يتمتع به من مزايا وفوائد تعود فى النهاية للزراع.

جدول 8. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لمستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية

مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية	العدد	%
منخفض (24-30) درجة.	21	15.5
متوسط (31-37) درجة.	72	52.9
مرتفع (38-44) درجة.	43	31.6
الاجمالي	136	100.0

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

ثالثاً- اتجاهات الزراع المبحوثين نحو الزراعة التعاقدية:

أوضحت النتائج بجدول (9) أن (46.3%) من الزراع المبحوثين لديهم اتجاه إيجابي نحو الزراعة التعاقدية، وأن(38.2%) من الزراع المبحوثين لديهم اتجاه محايد، وأن(15.5%) من المبحوثين لديهم اتجاه سلبى نحو الزراعة التعاقدية.

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين(84.5%) لديهم اتجاه إيجابي أو محايد نحو الزراعة التعاقدية،وربما يرجع ذلك إلى رغبة غالبية المبحوثين للتغيير فى نظم زراعتهم وما لمسوه من نتائج إيجابية لهذا النظام جعلته يمثل أهمية كبيرة لغالبيتهم، وهذا قد يكون له أثر كبير فى دفع الزراع المبحوثين للاستمرار فى اتباع هذا النظام من الزراعة وكذلك المساعدة فى نشره وإقناع نظرائهم بتبنى هذا النظام.

جدول 9. توزيع الزراع المبحوثين وفقاً لاتجاهاتهم نحو الزراعة التعاقدية

فئات اتجاه الزراع نحو الزراعة التعاقدية	العدد	%
سلبى (31- 39) درجة	21	15.5
محايد (40-48) درجة	52	38.2
إيجابى (49-57) درجة	63	46.3
الاجمالي	136	100.0

المصدر: حسبت من استمارات الاستبيان.

رابعاً- دور الإرشاد الزراعى فى مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظر المبحوثين

أظهرت النتائج بجدول(10) أن الزراع المبحوثين يرغبون فى أن يقوم الإرشاد الزراعى بمجموعة من الأنشطة تم ترتيبها تنازليا وفقا للدرجة المتوسطة لكل نشاط كما يلى: تعريف الزراع بأنواع العقود حيث جاءت فى الترتيب الأول وذلك بدرجة متوسطة قدرها 2.72 درجة، بينما جاء في الترتيب الثانى توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة بدرجة متوسطة قدرها2.66درجة، فى حين جاء فى الترتيب الثالث تعريف الزراع بمفهوم ومميزات وعيوب الزراعة التعاقدية بدرجة متوسطة قدرها2.65 درجة، بينما جاء فى الترتيب الرابع تعريف الزراع بشروط العقد الجيد، وتعريف الزراع بأهم جهات التعاقد على الإنتاج بنفس الدرجة المتوسطة وقدرها2.63درجة، تلى ذلك فى الترتيب الخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع تعريف الزراع بكيفية فض المنازعات إن وجدت، وتقديم الخدمة الإرشادية بجانب الجهات التعاقدية، وتعريف الزراع بالمواصفات القياسية لكل محصول، وتوعية الزراع باحتياجات الأسواق المحلية والخارجية من المحاصيل قبل موسم الزراعة، وتوعية الزراع بالسعر المناسب لكل محصول قبل موعد زراعته، وذلك بدرجات متوسطة قدرها، 2.56، 2.55، 2.52، 2.48، 2.47 درجة على الترتيب.

جدول 10. توزيع الزراع المبحوثين لدور الإرشاد الزراعى فى مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظرهم

م	الدور	درجة الموافقة						الدرجة المتوسطة	الترتيب
		موافق		موافق لحد ما		غير موافق			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	تعريف الزراع بمفهوم ومميزات وعيوب الزراعة التعاقدية.	95	69.9	35	25.7	6	4.4	2.65	3
2	تعريف الزراع بأنواع العقود.	101	74.3	32	23.5	3	2.2	2.72	1
3	تعريف الزراع بشروط العقد الجيد.	91	66.9	40	29.4	5	3.7	2.63	4
4	توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة.	94	69.1	38	27.9	4	3	2.66	2
5	تقديم الخدمة الإرشادية بجانب الجهات التعاقدية.	85	62.5	41	30.2	10	7.3	2.55	6
6	تعريف الزراع بكيفية فض المنازعات إن وجدت.	82	60.3	49	36	5	3.7	2.56	5
7	تعريف الزراع بأهم جهات التعاقد على الإنتاج.	92	67.6	38	28	6	4.4	2.63	4
8	تعريف الزراع بالمواصفات القياسية لكل محصول.	80	58.8	47	34.6	9	6.6	2.52	7
9	توعية الزراع بالسعر المناسب لكل محصول قبل موعد زراعته.	77	56.6	46	33.8	13	9.6	2.47	9
10	توعية الزراع باحتياجات الأسواق المحلية والخارجية من المحاصيل قبل موسم الزراعة.	81	59.6	40	29.4	15	11	2.48	8

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان.

خامساً- العلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية:

أ- العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية:

أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية طردية ومعنوية عند مستوى معنويه 0.01 بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين وهى: مستوى التعليم، ووجود عمل آخر غير الزراعة، والمساحة المزروعة بالتعاقد، ودرجة أهمية الزراعة التعاقدية، والاستعداد للتغيير، وبين مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية كمتغير تابع حيث بلغت قيم معاملات الإرتباط ما يلى 0.413، 0.411، 0.431، 0.456، 0.467، على التوالى جدول (11)، كما إتضح وجود علاقة ارتباطية عكسية ومعنوية عند المستوى الإحتمالى 0.01 بين السن، والخبرة فى الزراعة، وبين مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط – 0.401 ، - 0.345 على الترتيب.

وبينت النتائج بجدول(11) عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى معرفة الزراع بالزراعة التعاقدية كمتغير تابع وبين حجم الحيازة الزراعية.

وبناءا على ما أوضحته النتائج يمكن قبول الفرض البحثي الأول جزئياً.

ب- العلاقات الانحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية:

أسفرت النتائج المشار إليها بجدول(11) عن أن المتغيرات المستقلة المتضمنة فى البحث مجتمعة ترتبط بمستوى معرفة المبحوثين بالزراعة التعاقدية بمعامل ارتباط متعدد مقداره 0.678، وقد ثبت معنوية تلك العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، استناداً لقيمة "F" المحسوبة حيث بلغت 13.531، كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 46% من التباين فى المتغير التابع استناداً إلى قيمة (R^2)، مما يعنى أن هناك متغيرات أخرى ذات تأثير على المتغير التابع لم يتطرق إليها البحث، ويجب أخذها فى الاعتبار عند إجراء دراسات مستقبلية أخرى فى هذا المجال، وهذه النتائج تدعم صحة الفرض البحثي الثانى.

وللوقوف على إسهام كل متغير من المتغيرات المستقلة فى تفسير التباين فى مستوى معرفة المبحوثين بالزراعة التعاقدية كمتغير تابع، إتضح أن بعضها ذو إسهام معنوى والبعض الآخر لا يسهم، حيث تشير النتائج إلى أن هناك أربعة متغيرات فقط تسهم إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين تمثلت فى: المساحة المزروعة بالتعاقد، والاستعداد للتغيير، عند مستوى معنوية 0.01، ومتغيري السن، ودرجة أهمية الزراعة التعاقدية عند مستوى معنوية 0.05، فى حين لم يثبت معنوية معاملات الانحدار الجزئى لبقية المتغيرات المستقلة الأخرى محل البحث إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وربما يرجع ذلك لعدم تأثير كل منها تأثيراً مباشراً على المتغير التابع.

جدول 11. العلاقة الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة للزراع المبحوثين ومستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية:

م	المتغير	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى	قيمة (ت)
1	السن.	** 0.401-	0.119 -	* 1.821 -
2	مستوى التعليم.	**0.413	0.297	0.797
3	الخبرة في الزراعة.	** 0.345 -	0.048	0.758
4	وجود عمل آخر غير الزراعة.	**0.411	0.583	0.677
5	حجم الحيازة الزراعية.	0.120	0.018	1.301
6	المساحة المزروعة بالتعاقد.	** 0.431	1.856	** 3.917
7	درجة أهمية الزراعة التعاقدية.	** 0.456	1.104	* 2.079
8	الاستعداد للتغيير.	** 0.467	0.593	**3.805

معامل الارتباط المتعدد(R)= 0.678 ** **معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.01**

معامل التحديد(R^2)= 0.460 *معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05

قيمة(ف) = 13.531

وفى محاولة للوقوف على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع تم إستخدام نموذج التحليل الانحدارى المتعدد التدرجى للمتغيرات معنوية الارتباط، فأسفر التحليل عن معادلة انحدار خطى تتضمن ثلاثة متغيرات مستقلة تؤثر تأثيراً معنوياً على المستوى المعرفى للزراع بالزراعة التعاقدية تمثلت فى: الاستعداد للتغيير، والمساحة المزروعة بالتعاقد، ودرجة أهمية الزراعة التعاقدية.

وقد تبين أن هذه المتغيرات ترتبط بالمتغير التابع بمعامل ارتباط متعدد قدره 0.664، وتبلغ قيمة(F) 25.850، وهى قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 كما تبين أن هذه المتغيرات مجتمعة تفسر 41.5% من التباين فى المتغير التابع، وهذا يعنى أن بقية المتغيرات لا تسهم إلا فى تفسير 4.5 % فقط من التباين فى المتغير التابع جدول(12)، ولتحديد نسبة مساهمة كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة فى تفسير التباين فى المتغير التابع استناداً إلى النسبة المئوية للتباين المفسر إتضح أن المتغيرات المتمثلة فى الاستعداد للتغيير، والمساحة المزروعة بالتعاقد، ودرجة أهمية الزراعة التعاقدية تسهم فى تفسير التباين بنسب21.8%، و14%، و5.7% على الترتيب، وبناءاً على هذه النتائج يمكن قبول الفرض البحثى الثالث جزئياً.

جدول 12. نموذج مختزل للعلاقة الارتباطية والانحدارية المتعددة بين المتغيرات المستقلة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية:

المتغيرات الداخلة فى التحليل	معامل الإنحدار الجزئى	قيمة" ت"	القيمة التراكمية للتباين المفسر	النسبة المئوية للتباين المفسر
1- الاستعداد للتغيير.	0.601	**4.002	0.218	21.8
2- المساحة المزروعة بالتعاقد.	2.127	**4.744	0.358	14.0
3- درجة أهمية الزراعة التعاقدية.	1.401	** 2.857	0.415	5.7

معامل الارتباط المتعدد(R)=0.664 ** **معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.01**

معامل التحديد (R^2)= 0.415 * **معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05**

"ف" = 25.850**

التوصيات:

في ضوء النتائج التى توصل إليها البحث فإنه يمكن التوصية بما يلى:

1- بناءا على ما كشفته النتائج من غياب دور الإرشاد الزراعى كمصدر لسماع الزراع المبحوثين عن الزراعة التعاقدية،لذا يوصى البحث بضرورة تفعيل دور الإرشاد الزراعى ليكون مصدرا هاما للزراع لتزويدهم بمختلف المعلومات والمعارف المتعلقة بالزراعة التعاقدية من حيث مفهومها ومميزاتها وعيوبها وأنواع عقودها.

2- في ضوء ما أسفر عنه البحث من وجود اتجاه إيجابي للزراع المبحوثين بمنطقة البحث نحو الزراعة التعاقدية، فإنه يوصى بضرورة الإستفادة من ذلك بدعم الأنشطة الزراعية وتوفير المعلومات والنماذج المناسبة للعقود اللازمة للزراع لزيادة المساحات المزروعة بنظام التعاقد، وكذا زراعة بعض المحاصيل الأخرى بنظام التعاقد.

3- في ضوء ما توصل اليه البحث من بلورة للدور المتوقع للإرشاد الزراعي في مجال الزراعة التعاقدية من وجهة نظر المبحوثين، فانه يجب على الجهاز الإرشادى الزراعى القيام بتلك المهام حتى يجنى الزراع ثمار نظام الزراعة التعاقدية.

4- في ضوء ما أسفر عنه البحث من وجود ثلاثة متغيرات مستقلة مسؤولة عن تفسير 41.5% من التباين في مستوى معرفة المبحوثين بالزراعة التعاقدية، فإنه ينبغي إجراء دراسات مشابهة تتناول متغيرات مستقلة أخرى من المتوقع أن يكون لها تاثير فى هذا المجال.

5- إجراء المزيد من الدراسات الإرشادية في مجال الزراعة التعاقدية بمناطق مختلفة وعلى محاصيل متنوعة لكشف بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بموضوع الزراعة التعاقدية ومزاياها ومحدداتها.

المراجع

إسماعيل، صبحي محمد (2012) ،أهمية الاتفاقات والعقود في استقرار الأسواق، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود،السعودية.

الإدريسي، عبد الرؤف (2019), كيف تستطيع مصر تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية؟ خبراء يجيبون، بوابة الأهرام http://gate.ahram.org.eg/News

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(2018)، الزراعة والموارد المائية والأمن الغذائي, بيانات غير منشورة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2020)،الكتاب الإحصائي السنوي، مارس.

الزهار,عصام فتحى (1998)، بعض العوامل المرتبطة والمحددة لسلوك القادة الإرشاديين نحو البيئة الريفية فى بعض قرى محافظة كفرالشيخ, رسالة دكتوراه، كلية الزراعة بكفرالشيخ،جامعة طنطا.

الضالع، أشرف محمد على (2017)،دور الزراعة التعاقدية فى سد الفجوة الغذائية من محصول الذرة الشامية فى الزراعة المصرية، مجلة العلوم الزراعية،كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد 8، مجلد 7.

الغنام، عادل فهمى، وأمير محمد عبدالله (2011)، دراسة اتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية بمنطقة البستان -قطاع النوبارية، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى،كلية الزراعة, جامعة الإسكندرية، العدد3، مجلد، 32، يوليو– سبتمبر.

الغنام، أشرف رجب (2014)، الزراعة التعاقدية، .http://gate.ahram.org

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007), استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025، جامعة الدول العربية.

امبارك، محمد عبد الله (2014)، آراء زراع محصول البطاطس فى الزراعة التعاقدية ببعض قرى محافظة المنيا، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، المجلد 92، العدد 4.

حامد، أحمد فوزى، وأمينة أمين قطب (2016)،تقدير الحجم الإنتاجي الأمثل لمحصول الذرة الشامية الصيفية بمحافظة الشرقية، مجلة حوليات كلية الزراعة بمشتهر، العدد, 54، مجلد، 2.

زهران، يحيى على، وحازم صلاح قاسم ، و رغدة حسن سالم (2012), رؤية مستقبلية للزراعة التعاقدية فى مصر: دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية، مجلة العلوم الزراعية, كلية الزراعة، جامعة المنصورة ، العدد، 7، مجلد، 3.

زيادة، عبد الكريم حامد، وعصام محمد البعلي (2012)، نظرة زراع الموالح والبطاطس إلى الزراعة التعاقدية ودور الإرشاد الزراعي فيها، مجلة العلوم الزراعية, كلية الزراعة, جامعة المنصورة، العدد 11، مجلد،3.

سالم، حمدى (2015)، "دراسات تتعلق- بالزراعة التعاقدية" أهداف الزراعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة، ورشتي عمل الزراعة التعاقدية وصندوق التكافل الزراعي يومى 21-22 ديسمبر، المجلس الوطنى المصرى للتنافسية، مؤسسة اقتصاد المعرفة، فندق سفير، الدقي .

سليمان، سرحان (2015)، محاضرة عن: الزراعة التعاقدية، مديرية الزراعة بكفر الشيخ، http://agrirowad.com/UploadFiles/LawsConferenceFiles

شافعي، محمود حسن(2017)، اتجاهات الزراع نحو الزراعة التعاقدية بمركز الخارجة بمحافظة الوادي الجديد،مجلة الإسكندرية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، العدد 1،مجلد، 62.

عبدالواحد، منصور احمد محمد حفنى (٢٠١٧) دراسة نقدية لمداخل العمل الإرشادي المناسبة فى ظل تحديات التنمية الزراعية، بحث مرجعى مقدم إلي اللجنة العلمية الدائمة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية.

قطب، مسعد (2020)،مقترحًا بتعديل الخريطة الزراعية للوصول للاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية https://almalnews.com

كالينال، كورماك (2002)، القانون والأسواق تحسين البيئة القانونية للتسويق الزراعى، المكتب الإقليمى للشرق الأدنى، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نشرة الخدمات الزراعية، رقم 139، القاهرة.

مدحت، عادل (2020)، الذرة يتصدر قائمة أعلى واردات مارس الماضي بـ181 مليون دولار. ttps://www.youm7.com/story

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(٢٠١٦), الزراعة التعاقدية من أجل شراكات أفضل بين المزارع وقطاع الأعمال، تجربة بنك التنمية الأسيوي فى الصين، بنك التنمية الأسيوي.

همام، ناصر محمد عوض (2017), دور الزراعة التعاقدية في تحقيق التكامل الرأسي للزراعة المصرية، مجلة العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد11، مجلد، 8.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2018)، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، الجزء الثانى، المحاصيل الصيفية والنيلية، 2018/2017.

Eaton، Charles and Andrew W. Shepherd, (2001): "Contract Farming: Partnerships for Growth", Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations

Singh،S. (2003): Contract Farming in India: Impacts on Women and Child Workers, International Institute for Environment and Development, Gujarat, India.

Krejcie, R.v. and Morgan, D. w, (1970) : Determining sample size for research activities educational and psychological measurement, Collage Station, Yrham, North Carolina

The Current Status of Contractual Farming of Corn Crop aT EL- Buhaira Governorate

Draz, S. M. A.

Department of Agricultural Extension and Rural Development, Faculty of Agriculture, Damietta University

ABSTRACT

This research mainly aimed to identify the current status of contractual cultivation of maize crop in Buhaira Governorate.Where two centers were chosen randomly by the basket method from among the nine districts in the governorate contracting for the corn harvest, and this selection resulted in the Rahmaniyah and Housh Issa districts. Then the contractors were counted in these two districts , so they reached 168 farmers in the Rahmaniyah district , and 38 farmers in the Housh Issa district , and thus the total number of contracted persons reached 206 farmers, who were comprehensively researched, and the sample size was determined according to the Kargasi and Morgan equation. In the total overall, as follows: 111 respondents in the Rahmaniyah district, and 25 respondents at Hosh Issa district, and they were selected in a systematic random manner from each center.Data Collected using the questionnaire by the personal interviews during August 2020. Use Some statistical techniques such as: percentage، mean، standard deviation، simple & multiple correlation coefficients، partial & multiple regression coefficients، Step-wise، used to analysis of the data by SPSS program، version 19. The main findings of this research revealed that: - The most important sources for the respondents' hearing about contract farming were: the companies 'representative by 35.3%, then the family and neighbors by 26.5%. - The majority of the surveyed farmers, about 85%, had a high or medium level of knowledge of contract farming. - The majority of respondents, nearly (85%), have a positive or neutral tendency towards contract farming. - There was significant relationship between between: the education level، the presence of other work، the area cultivated by contract، the degree of importance of contractual farming، the willingness to change، and the degree of overall knowledge of the growers in contractual farming. - There was opposite significant relationship between age, service in agriculture and the level of knowledge of farmers in contract farming.